وقد تؤدي هذه الحركةُ الموضعية في الحروف إلى تغير كلّي في المعنى كما يقول ابن الأثير ، ففعل المطاوعة لا يعطف عليه إلا بالفاء دون الواو ، فإذا جاءت الواو تغيَّر معنى المطاوعة ، على الرغم من أن ظاهر الفعل يدل عليها ، ففي قوله تعالى : ﴿ ولا تطعْ مَنْ أغْفَلْنا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنا وَاتَّبَعَ هَواهُ ﴾ يتحول معنى (أغفلنا قلبه) إلى (صادفناه غافلا) لأننا نقول : أعطيته فأخذ ، ودعوته فأجاب ، ولا نقول : أعطيته وأخذ ، ولا دعوته وأجاب [1].

كما يستحسن ابنُ الأثير هذه الحركة في حروف الجر ؛ إذ تمثل سمة إبداعية في الخروج على النمط المألوف « فقد علم أن (في) للوعاء ، و (على) للاستعلاء ، فنقول : عليٌّ في الغرفة ، وعليٌّ فوق الحصان ، لكن إذا أريد استعمال ذلك في غير هذين الموضعين مما يشكل استعماله عدل فيه عن الأولى ، فمما ورد منه قوله تعالى : ﴿ قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمواتِ وَالأَرْضِ قُلِ اللهُ وَإنّا أو إيّاكُمْ لَعَلى هُدى أو في ضَلالٍ مُبين ﴾ ، ألا ترى إلى بداعة هذا المعنى المقصود لمخالفة حرفي الجر ها هنا ، فإنه إنما خولف بينهما في الدخول على الحق والباطل ؛ لأن صاحب الحق كأنه مُسْتَعْلٍ على فرس جواد يركض به حيث شاء ، وصاحب الباطل كأنه مُنْغَمِس في ظلام منخفض فيه لا يدري أين يتوجه ، وهذا معنى دقيق قلّما يراعى مثله في الكلام . » [2]

ويؤكّد السكاكي تبادل الحروف لوظائفها المعنوية فيما بينها ، فالباءُ للإلصاق كقولنا : (به عيب) ثم تستعمل للقسم والاستعطاف وللاستعانة ، وبمعنى (عن) كقولنا : (سألت به) أي عنه ، وبمعنى (في) أو (مع) كنحو :

(١) ابن الأثير : المثل السائر ، ج ٢ ، ص ٤٣٩ . (٢) المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٢٤٠ .